www.daralthaqafa.com

جريمة
إفساد الرابطة الزوجية

القاضي
مالك محمد العطيات

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

www.daralthaqafa.com

جـــريمـــة
إفساد الرابطة الزوجية

www.daralthaqafa.com

345,5650255
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2023/3/1335)
المؤلف: مالك محمد شعبان العطيات
الكتاب: جريمة إفساد الرابطة الزوجية
الواصفات: قانون الأسرة - الحقوق الأسرية - الجريمة - فسخ الزواج
القانون الجنائي - الأردن
يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-209-6

الطبعة الأولى 2023 م - 1444هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

أسسها خالد محمود جبر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

جـــريمـــة
إفـساد الرابـطة الزوجـية

القاضي
مالك محمد العطيات

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1444هـ-2023 م

www.daralthaqafa.com

"لا يعنيني نجاحي إلا بالقدر الذي تقدمين به لي. . .

ولا يؤرقني فشلي إلا بقدر خيبة أملك بي. . .

لست سوى انعكاسي في عينيك. . وهذه هي الحقيقة" .

ديك الجن

(2019/4/4)

www.daralthaqafa.com

الإهداء

إلى روح والدي، المُهندس محمد شعبان العطيات، حبيبي الذي اختاره الله إلى جواره، وفي رحابه، والذي أراهُ دائماً بجواري، الذي منحني كما لم يمنح أحد، وأحبني كمل لم يحب أحد، أراكَ اليوم سعيداً فخوراً . . .

إلى الكوكب الدُرّي الذي يضيء لي الطريق دوماً، إلى التي منحتني دون مقابل، ودون حدود، والدتي الغالية، الفاضلة مها سميح الشوا، حفظكِ الله ورعاكِ. . .

إلى عائلتي، أخي ماهر وأخواتي العزيزات المُنى والمنال

إلى روح عمي الغالي الأستاذ الدكتور عبد الرحمن شعبان العطيات. . .

إلى روح خالتي العزيزة والطيبة، الفاضلة دعاء سميح الشوا، التي فارقتني قبل مُناقشة هذه الرسالة بفترة وجيزة. . .

إلى كل من لم يقسم الله لي أن يكون معي في يومٍ كهذا، إلى هؤلاء الذين أخذهم منا الموت، وأولئك الذين أخذتهم منا الحياة، إلى من باعدت بيننا وبينهم الأقدار والمسافات. . .

أهديكُم جميعاً هذا الجُهد المُتواضع، عسى أن يكون لائقاً بكم. . .

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة..... 13

الفصل التمهيدي

جريمة إفساد الرابطة الزوجية دينياً، تاريخياً، وأخلاقياً

المبحث الأول: الأصل التاريخي لجريمة إفساد الرابطة الزوجية..... 22
المطلب الأول: التأصيل الديني لجريمة إفساد الرابطة الزوجية..... 22
الفرع الأول: الإفساد ومرادفاته في اللغة..... 25
الفرع الثاني: جريمة إفساد الرابطة الزوجية في الشريعة الإسلامية..... 29
المطلب الثاني: المصدر المادي لجريمة إفساد الرابطة الزوجية..... 34
المبحث الثاني: جريمة إفساد الرابطة الزوجية تاريخياً وأخلاقياً..... 42
المطلب الأول: جريمة إفساد الرابطة الزوجية في قانون الجزاء العُثماني..... 42
المطلب الثاني: البُعد الأخلاقي في جريمة إفساد الرابطة الزوجية..... 48

الباب الأول

جريمة إفساد الرابطة الزوجية في قانون العقوبات الأردني

الفصل الأول: التنظيم الشكلي لجريمة إفساد الرابطة الزوجية..... 58
المبحث الأول: تقييم التنظيم الشكلي لجريمة إفساد الرابطة الزوجية..... 59
المطلب الأول: التاريخ التشريعي لنص المادة (3/304) من قانون العقوبات الأردني..... 59

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: مدى نجاعة التنظيم الشكلي لجريمة إفساد الرابطة الزوجية 60
المبحث الثاني: تقسيم جريمة إفساد الرابطة الزوجية من حيث العقوبة 64
المطلب الأول: عقوبة جريمة إفساد الرابطة الزوجية 64
المطلب الثاني: التوقيف في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 69
الفصل الثاني: البناء القانوني لجريمة إفساد الرابطة الزوجية 74
المبحث الأول: الركن الشرعي في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 76
المطلب الأول: الحق الذي يحميه المشرع في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 77
المطلب الثاني: محل جريمة إفساد الرابطة الزوجية 82
المبحث الثاني: الركن المادي في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 90
المطلب الأول: السلوك الجرمي 91
المطلب الثاني: النتيجة الجرمية 101
المطلب الثالث: علاقة السببية بين السلوك الجرمي والنتيجة الجرمية 107
المبحث الثالث: الركن المعنوي في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 114
المطلب الأول: القصد العام 114
المطلب الثاني: القصد الخاص 117
الفصل الثالث: الدعوى الجزائية الناشئة عن جريمة إفساد الرابطة الزوجية 123

www.daralthaqafa.com

المبحث الأول: جريمة إفساد الرابطة الزوجية قضائياً 124
المبحث الثاني: الأدلة المقبولة لإثبات جريمة إفساد الرابطة الزوجية 128

الباب الثاني

الاشتراك الجرمي في جريمة إفساد الرابطة الزوجية

الفصل الأول: الفاعل في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 136
المبحث الأول: فاعل الجريمة والشريك فيها 137
المطلب الأول: الاشتراك الجرمي الأصلي في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 137
الفرع الأول: صور الفاعل في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 138
الفرع الثاني: أوصاف فاعل جريمة إفساد الرابطة الزوجية 143
المبحث الثاني: التوصيف القانوني للرجل الغريب في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 147
المطلب الأول: مفهوم الرجل الغريب في جريمة إفساد الرابطة الزوجية .. 147
الفرع الأول: الرجل الغريب في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 147
الفرع الثاني: المقصود بالرجل الغريب في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 150
المطلب الثاني: الرجل الغريب كفاعل للجريمة وشريكاً فيها 155
الفصل الثاني: التدخل والتحريض في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 161
المبحث الأول: صور التدخل في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 162

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: البناء القانوني للتدخل في قانون العقوبات الأردني 162
المطلب الثاني: التدخل في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 164
الفرع الأول: الرجل الغريب كمتدخل في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 165
الفرع الثاني: المرأة محل الإفساد كمتدخل في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 167
المبحث الثاني: صور التحريض في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 170
المطلب الأول: صور التحريض في جريمة إفساد الرابطة الزوجية 170
المطلب الثاني: المرأة محل الإفساد كمحرض على جريمة إفساد الرابطة الزوجية 173

الباب الثالث

جريمة إفساد الرابطة الزوجية وما يشابهها في التشريعات المقارنة

الفصل الأول: جريمة إفساد الرابطة الزوجية في قانون العقوبات الفلسطيني 178
الفصل الثاني: جرائم مشابهة في التشريعات المقارنة 183
المبحث الأول: جريمة إفساد الرابطة الزوجية في القانونين السوري واللبناني 184
المبحث الثاني: جريمة إفساد الرابطة الزوجية في القانون المغربي 193

المراجع 207

www.daralthaqafa.com

المقدمة

تُعنى التشريعات الجزائية حول العالم بإقامةِ سياجٍ منيعٍ من الحمايةِ القانونيةِ حول حقوقٍ معينة ولأجلِ اعتبارات ومصالح يرى المشرع في كل دولة أنها جديرة بالحماية الجزائية، ولا يخرج التشريع الأردني عن هذه القاعدة، حيث يحمي مجموعة من الحقوق والمصالح، يرى أنها من الأهمية بمكان، بحيث جعل أي تعدٍ عليها جرماً جزائياً تترتب عليه العقوبة المفروضة قانوناً.

ويتناول هذا الكتاب مصلحةً يرى المشرع الأردني على خلاف بعض الاتجاه التشريعي العالمي، أنها جديرة بالحماية الجزائية، وهي العلاقة الأسرية أو الزوجية المستقرة الآمنة، بحيث اعتبرها حقاً للزوجين وللأسرة وللمجتمع ككل، فجعل أي اعتداء على أمن هذه الأسرة من خلال التعرض للأنثى في وضع معين وبشكل معين يؤدي إلى زعزعة علاقتها بأسرتها، جرماً جزائياً نظمه تحت مسمى جريمة إفساد الرابطة الزوجية وفق المادة (3/304) من قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960.

وكما ذُكِرَ سلفاً، فإن لكل مشرع نظرةَ خاصة في الحماية الجزائية التي يضفيها على حقوقٍ معينة، وقد تتفق التشريعات على حقوق معينة كالحق في الحياة والسلامة الجسدية والحق في الشرف والكرامة، لكنها تفترق في مسائل معينة لها علاقة بالثقافة الاجتماعية السائدة في كل مجتمع والموروث الثقافي

www.daralthaqafa.com

والاجتماعي والديني السائد فيه، وكما تقول القاعدة بأن "المشرع مرآة المجتمع"، كان المشرع الأردني متفرداً تقريباً في تنظيم جرم إفساد الرابطة الزوجية، فالنص المعاقب على هذا الجرم جاءً بإرادة خالصة من المشرع الأردني، حمايةً لاستقرار وأمن الأسرة في المجتمع.

وفي ذات السياق، نظم المشرع الأردني أحكام فاعل الجريمة والاشتراك بصورة الشريك أو المتدخل أو المحرض ضمن طيات الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني، ويتناول هذا الكتاب إسقاط هذه المفاهيم على جريمة إفساد الرابطة الزوجية لاستخلاص الأحكام الخاصة بفاعل هذه الجريمة وما قد يتداخل معها من أحكام الاشتراك الجرمي، وأثر هذه الأحكام والقواعد على شخوص هذه الجريمة ممن افترض المشرع علاقتهم بها من الأنثى محل التحريض أو الرجل الغريب أو غيرهم.

وانطلاقاً من هذا التفرد الذي تميز به المشرع الأردني من حيث تنظيمه لهذا الجرم، سنتناول هذا الجرم تفصيلاً ضمن طيات هذا الكتاب، من حيث أصله وتاريخه، أساسه وأركانه، والفلسفة التشريعية التي انبثق عنها هذا الجرم، والإشكاليات التي أحاطت بصياغة النص الجزائي المعاقب على هذا الجرم، والتي أدت بدورها إلى إثارة إشكاليات في التطبيق، وسيتم ربط هذه الإشكاليات بمفهوم الفاعل في قانون العقوبات الأردني، وإسقاط مفهوم الفاعل على الأنماط السلوكية الواردة في هذه الجريمة، وبيان الآثار المترتبة على ذلك.

www.daralthaqafa.com

التعريف بالزواج:

الزواج في اللغة العربية يعني اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر بالأنثى، أما الزوجية فهي مصدر صناعي بمعنى الزواج، إذ يقال: بينهما حق الزوجية، وما زالت الزوجية بينهما قائمة[1].

أما اصطلاحاً، فيعني الزواج العلاقة التي يجتمع فيها رجل يدعى الزوج وامرأة تدعى الزوجة لبناء عائلة، والزواج علاقة متعارف عليها، ولها أسس قانونية ومجتمعية ودينية وثقافية، وفي كثير من الثقافات البشرية ينظر للزواج على أنه الإطار الأكثر قبولاً للالتزام بعلاقة جنسية وإنجاب أو تبني الأطفال بهدف إنشاء عائلة وفي كثير من الحالات يحصل الزواج على شكل عقد شفوي وكتابي على يد سلطة دينية أو سلطة مدنية أو مجتمعية. وعادة ما يستمر الارتباط بين الزوجين طول العمر، وفي بعض الأحيان ولأسباب مختلفة يفك هذا الرابط بالطلاق بتراضي الطرفين أو بقرار من طرف آخر كالقضاء أو المحاكم بالتطليق أو فسخ العقد[2].

وقد اختلفت طرق الزواج على امتداد التاريخ البشري، حيث أن الارتباط في البداية بين الرجل والمرأة كان مقتصراً على شرط قبول الطرفين ببعضهما البعض، ثم تطور الأمر بتطور المجتمعات والعادات وظهور التشريعات الدينية لتصبح عملية الزواج أكثر تنقيحاً ويصبح لها أسس وقوانين وشروط لإتمام الزواج.

(1) المعجم الوسيط، موقع المعاني، Almaany.com\ar\dict\ar-ar الزواج.

(2) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، Ar.wikipedia.org/wiki/ زواج.

www.daralthaqafa.com

الزواج في المسيحية:

ساهم ظهور الأديان في منح مفهوم الزواج قدسية عظيمة في العديد من نصوصها، فنجد أن مفهوم الزواج في الدين المسيحي هو سنة مقدسة من الله تعالى، فهو رباط روحي يرتبط فيه رجل واحد وامرأة واحدة، ويعرف هذا الرباط بالزواج، الذي يتساوى فيه كل من المرأة والرجل فيكون كل منهما مساوياً ومكملاً للآخر، وذلك بحسب شريعة الله القائلة: "لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونا جسداً واحداً". (تكوين 24:2)، فكلمات الله عز وجل تعني أنه عندما يتزوج رجل بامرأة فإنه يكملها وهي تكمله، ويذوب كيان كل واحد منهما بالآخر في المحبة المتبادلة والتفاهم، وذلك بحسب وصيته تعالى القائلة: عندما يتزوج رجل بامرأة فإنهما "ليسا فيما بعد اثنين بل جسد واحد" (متى 6:19) وهذا يعني أن رباط الزواج يجب أن يدوم بين الرجل والمرأة في محبة الله ومخافته، والمفروض أن يدوم هذا الرباط الزوجي رباط مقدس حتى الموت لأن ما جمعه الله لا يفرقه إنسان (متى 6:19)، فهذا هو إذن مفهوم الزواج في الدين المسيحي[1].

الزواج في الإسلام:

ثم جاء الإسلام الذي منح الزواج قدسية خاصة، فهو بمثابة ميثاق متين بين العبد وربه وأهل بيته الذين استحلهم بكلمة الله فهو ارتباط مقدس بالقيام بالحقوق والواجبات، فالزواج في الإسلام مبني على المودة والمحبة والسكن،

(1) النعمة، موقع إلكتروني، ما هو مفهوم الزواج في الدين المسيحي؟
Thegrace.com/answers/marrig.htm.

www.daralthaqafa.com

فهو علاقة بين زوج وزوجة ينتج عنها صلة رحم بين أسرتين يتواصلون ويتوادون بالأنساب والأرحام، كما أن هناك ذرية تأتي من هذا الزواج تكون نواة للمجتمع المسلم[1].

أهمية الجوانب التاريخية والأخلاقية والدينية في تحليل جريمة إفساد الرابطة الزوجية:

إن مُناقشة الأصعدة والجوانب الدينية، التاريخية والأخلاقية لجريمة إفساد الرابطة الزوجية والأفعال المكونة لها، ليست من قبيلِ الترف الفكري أو التزيُّد غير المُفيد، لا بل هو صلبُ الموضوع وأساسه، نظراً لأن الغموض المُحيط بنص المادة (3/304) من قانون العقوبات الأردني، والظلال الضبابية المُلقاة على الأنماط السلوكية الواردة فيه، لا يجب تفسيرها على نحو جُزافي أو مُرسل، لا بل يجب أن يستند تفسيرها وتحليلها على أسس ثابتة ونتائج مُحكمة، ولا نجدُ أسساً ثابتة أكثر من البحث في المصدر التاريخي التشريعي المُباشر لنص المادة (3/304) الناظم لجريمة إفساد الرابطة الزوجية، كما لا نجدُ نتائج مُحكمة أكثر من الخلفية الدينية للنص والبُعد الأخلاقي الذي ينطوي عليه لغايات الاستناد لها في تفسيره وتحليله، والتوصل إلى الغاية التشريعية المقصودة منه، فتحليل النص الجزائي سالف الذكر تشريعياً واستجلاء الأركان القانونية المكونة لجريمة إفساد الرابطة الزوجية والعناصر المُرتبطة بها، لا

(1) لطفي، شيماء، ستة من أهم شروط عقد الزواج في الإسلام، مقال منشور على شبكة الانترنت، إدارياً: www.edarabia.com.

www.daralthaqafa.com

يمكن أن يتم على نحو سليمٍ ومُحكم دون ربطه بالجذور التاريخيــة والمعطيــات الأخلاقية والدينية ذات الصلة.

فضلاً عن أن الأصل التاريخي للنص هي إحدى طرق التفسير القــانوني المعتمدة علمياً، والمُندرجة ضمن وسيلة التفسير المنطقــي للــنص الجزائــي، والتي تسعى للتعرف على الهدف الذي عنــاهُ المشــرع بوضــعه للــنص المُــراد تفسيره[1]، كما أنها تبدي نجاحاً في الوصول إلى الغاية التشريعية مــن الــنص العقابي، وتدفع إلى انقشاع الظلال الضبابية التي تحيط به، فتسهل مهمــة أي باحث في الوصول إلى الأركان والشروط والعناصر المتطلبة ضمن طيات هــذا النص.

إذ يعُبرُ بعض الفقه عن حالة غموض النص الجزائي بالقول: "أمــا إذا كان النص غامضاً فيجب على القاضي الجنائي أن يؤوله ويبحــث عــن معناه الحقيقي الذي قصده الشارع، مثله في ذلك مثل القاضي المــدني، وله أن يستعين في ذلك بكل طرق التفسير المنطقية واللغوية وأن يرجع إلى الأعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية للقانون وإلى النصوص السابقة التي أخذ منها وأن يقارن النص المُراد تفسيره بالنصوص الأخرى المتصلة به[2]".

(1) المجالي، نظام توفيق، (2015)، **شرح قانون العقوبات القسم العام، دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجزائية**، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص (115).

(2) عبد الملك، جندي، **الموسوعة الجنائية، الجزء الخامس**، الطبعة الثانية، دار العلم للجميع، بيروت، ص (564).

www.daralthaqafa.com

وأخيراً، نعيدُ تأكيدنا وتمسكنا بهذه الخُطة كطريقة بحثية لغايات مُعالجة النص القانوني سالف الذكر، انطلاقاً من وجهةِ نظرنا المُتمثلة بكون قانون العقوبات له وظيفة اجتماعية جوهرية، تظهر بوضوح شديد في الجريمة موضوع البحث والدراسة، وعليه فإن دراسة الجوانب الأخلاقية والدينية ذات الطابع الاجتماعي، فضلاً عن كونهِ نُقطة انطلاق للبحثِ في الجوانب القانونية البحتة، فهو لا يقلَ عنها في الأهمية والضرورة.

ونشير في هذا السياق إلى أن الأبعاد التاريخية والدينية والأخلاقية، ستبقى مرافقةً لنا طوال رحلتنا في صفحات هذا الكتاب، وسنبقى مستندين عليها متمسكين بها لتفسير وتحليل أي عنصر غامض ولتوضيح أي موضع مُبهم، ولبيان أن مسألة بحاجةٍ إلى البيان، ولمناقشة أية إشكالية قد تعترض طريقنا في إطار دراستنا تفصيلاً لجريمة إفساد الرابطة الزوجية.